No. 42574*

United Arab Emirates
and
Qatar

Agreement between the Government of the United Arab Emirates and the Government of the State of Qatar relating to the transmission of gas by pipeline between the State of Qatar and the United Arab Emirates (with annexes and map). Abu Dhabi, 26 September 2004

Entry into force: *9 July 2005 by notification, in accordance with article XIV*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *United Arab Emirates, 5 April 2006*

Émirats arabes unis
et
Qatar

Accord entre le Gouvernement des Émirats arabes unis et le Gouvernement de l'État du Qatar concernant la transmission de gaz par gazoduc entre l'État du Qatar et les Émirats arabes unis (avec annexes et carte). Abou Dhabi, 26 septembre 2004

Entrée en vigueur : *9 juillet 2005 par notification, conformément à l'article XIV*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Émirats arabes unis, 5 avril 2006*

* *The texts reproduced below are the original texts of the agreement as submitted. For ease of reference, they were sequentially paginated. The relevant Treaty Series volume will be published in due course.*

Les textes reproduit ci-dessous sont les textes authentiques de l'accord tel que soumises pour l'enregistrement. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Le volume correspondant du Recueil des Traités sera disponible en temps utile.

الملحـــق (1) [1]

خريطـة مسـار خـط الأنابيـب

الملحـــق (2)

إحداثيـــات
خـــط الأنابيـــب

OFFSHORE PIPELINE CO-ORDINATE SYSTEM – WGS84 DATUM

Not published herein in accordance with article 12(2) of the General Assembly regulations to give effect to Article 102 of the Charter of the United nations, as amended. -- Non publié ici conformément au paragraphe 2 de l'article 12 du règlement de l'Assemblée générale destiné à mettre en application l'Article 102 de la Charte des Nations Unies, tel qu'amendé.

وإشهـــــادا على ما تقدم، قام الموقعان أدناه، المخولان حسب الأصول بواسطة حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حـــــررت هـــذه الاتفاقية من نسختيـــــن أصليتيـــن في مدينة أبوظبي بتاريخ الثاني عشر من شعبان 1425هـــ الموافق 26 من سبتمبر 2004 .

عـــن حكومـــــة
دولـــــة الإمارات العربيـــة المتحـــدة

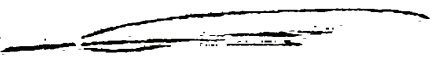

حمدان بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الدولة للشؤون الخارجية

عـــن حكومـــــة
دولـــــــة قطـــــــر

عبد الله بن حمد العطية
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
وزير الطاقة والصناعة

البنـــد (14)
الدخـــول حيـز التنفيـذ

14-1 تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من اليوم الذي تُخطر فيه كل حكومة الحكومة الأخرى، كتابـة، بأن المتطلبات التي تخصها لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ قد تم مراعاتها. وعندما تُصبح هذه الاتفاقية نافذة، فسوف تُعتبر سارية وتُعتبر كافة أحكامها وبنودها نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ توقيعها، وتظل نافذة، ما لم تتفق الحكومتان على خلاف ذلـك.

الاقتصاديـــة الحصرية التابعة لها. وبصفة خاصة، يخضع أي جزء من خط الأنابيب يقـــع داخل الميـــاه الإقليمية أو الجـــــــــرف القاري أو منطقـــة اقتصادية حصرية عائـــدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الولايـــة القضائية لدولة الإمارات العربية المتحدة وقانونها ويخضع أي جزء من خط الأنابيب يقع داخل المياه الإقليميـــــــة أو الجرف القـــاري أو منطقة اقتصادية حصرية عائدة إلى دولة قطـــر إلى الولاية القضائية لدولة قطـــر وقانونها.

12-2 لا يجـــوز تفسير أي شيء في هذه الاتفاقيـــــــة على أن من شأنه تقييد أو الإخـــــلال بتطبيق قوانين أي من الدولتيـــــن أو ممارسة الولايـــة القضائيـــــــة بواسطة محاكمهمـــــا طبقـــا للقانون الدولـــــي.

البنـــد (13)
التعديـــلات والتغييـــرات

13-1 يجـــوز تعديـــل أو تغييـــر هـــــــذه الاتفاقيـــــــة بموجـــــب مذكـــــرات متبادلة بيـــن الدولتيـــن.

أحد الحكومتين عقد اجتماع للجنة ، يتم انعقاد ذلك الاجتماع بأسرع وقت ممكن عمليا بعد ذلك خلال مهلة لا تتجاوز بأقصى حد اليوم الواحد والعشرين بعد تاريخ استلام الطلب المذكور ، ما لم تتفق الحكومتان على خلاف ذلك .

البند (11)
تسوية النزاعات

11-1 يتم حل أي نزاعات بخصوص تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية من خلال اللجنة أو في حالة الإخفاق في ذلك، عن طريق التفاوض بين الحكومتين.

البند (12)
القانون والاختصاص القضائي

12-1 لا يجوز تفسير أي شيء وارد في هذه الاتفاقية على أنه يؤثر على الولاية القضائية المترتبة لكل دولة طبقا للقانون الدولي على المياه الإقليمية أو الجرف القاري أو المنطقة

البنـــــد (10)
اللجنة الإماراتية القطرية
المشتركـــة لخط الأنابيب

10-1 يتـــــم تشكيـــل لجنـــة تسمـــى "لجنـــة خـــط الأنابيب الإماراتيـــة القطرية المشتركـــة" بغـــرض الإشـــراف علـــى وتسهيل تطبيق هـــذه الاتفاقيـــة. وتتكـــون هـــذه اللجنـــة من رئيسيـــن مشتركيـــن وأمينيـــن اثنيـــن للســـرّ مشتركيـــن. يتم انتخـــاب أحـــد الرئيسين وأحد أميني السرّ بواسطة كل حكومة مع بدلاء لهمـــا حسبمـــا قد تقتضي الضرورة. وأي شخص آخر ترى أي مـــن الحكومتيـــن أو أي من الرئيسين ضرورة حضوره الاجتماع، يحق له أن يحضر الاجتماع المعني للجنـــة.

10-2 تشمل مهـــام اللجنة دراسة الأمور التـــي تحال إليها بواسطة أي مـــن أو كلا الحكومتيـــن، وتخضع مهـــام اللجنة وإجراءاتها إلـــى أي ترتيبات أخـــرى قد يتمّ الاتفاق عليها بين الحكومتيـــن من وقت إلى آخر. ويتم توجيـــه الدعوة لعقد اجتماعات اللجنـــة بواسطـــة الحكومتيـــن بموجـــب إجـــراء

مشترك. يبيـــد أنه في حال طلب

الجزء أو تلك الأجزاء من خط الأنابيب الواقعة ضمن نطاق اختصاص ولايتها القضائية لن تتعارض مع أي ترتيبات بديلة تهدف لاستخدام أو للتخلي في وقت لاحق عن ذلك الجزء أو تلك الأجزاء من خط الأنابيب الواقعة ضمن نطاق اختصاص الولاية القضائية للحكومة الأخرى.

البند (9)
تبادل المعلومات

9-1 سوف تتأكد كلا الحكومتين من تدفق المعلومات بحرية بينهما فيما يتعلق بالأمور المرتبطة ببناء وتشغيل خط الأنابيب.

9-2 أي معلومات توفرها إحدى الحكومتين إلى الحكومة الأخرى بموجب أحكام الفقرة (9-1) أعلاه، لا يجوز للحكومة التي استلمتها الإفشاء بها دون الحصول أولاً على موافقة خطية ومسبقة من الحكومة التي زودتها بتلك المعلومات.

الأنابيب أو أي جزء منه سوف يتم بطريقة مطابقة لقوانين الدولة فيما يتعلق بذلك الجزء من خط الأنابيب الواقع ضمن نطاق اختصاص الولاية القضائية لتلك الدولة.

8-2 تلتزم كل حكومة أنها عند استلام أي اقتراح بالتخلي عن خط الأنابيب أو أي جزء منه، سوف تتشاور مع الحكومة الأخرى بهدف التأكد من تحديد والتعرف على ودراسة إمكانيات استخدام خط الأنابيب في وقت لاحق على نحو اقتصادي.

8-3 مع مراعاة أحكام الفقرة (8-1)، في حال عدم تحديد احتمال لاستخدام خط الأنابيب بصورة اقتصادية في وقت لاحق، تلتزم الحكومتان بالتشاور مع بعضهما البعض بخصوص الترتيبات المقترحة للتخلي عن الخط المذكور، ولكن إذا لم تكن هذه الترتيبات موحدة على كامل طول خط الأنابيب، سوف تسعى كل دولة للتأكد بقدر المستطاع، من أنّ الترتيبات الخاصة بالتخلي عن ذلك

يجب تطبيقها في أي حالة طارئة ويجب على تلك السلطات إبقاء اللجنة على علم بتلك المشاورات ونتائجها.

البند (7)
الترتيبات الأمنية

7-1 تقوم كل حكومة بتبادل المعلومات المتعلقة بأي تهديدات محتملة، أو حوادث أمنية مرتبطة بخط الأنابيب.

7-2 تتشاور السلطات الأمنية المختصة لدى كل حكومة مع بعضها البعض بهدف الاتفاق على الترتيبات الأمنية المتبادلة فيما يتعلق بالحماية الفعلية لخط الأنابيب كلما اعتبرت تلك السلطات من وقت لآخر أنّ اتخاذ مثل هذه الترتيبات ملائماً.

البند (8)
التخلي عن خط الأنابيب

8-1 سوف تتأكد كل حكومة من أنّ التخلي عن خط

السلامة أو منع التلوث. وعلى الحكومة المضيفة أن تقوم مع مراعاة وطبقا لقوانينها الخاصة، بتسهيل مهمة المعاين الزائر.

6-4 سوف تتأكد كل حكومة من أنه إذا تم إبلاغها أو إذا أصبح من الواضح لها (سواء بواسطة أو من خلال معاين أو بأي طريقة أخرى)، أن هناك شكا حول التشغيل الآمن لخط الأنابيب أو أنّ هناك أي مخاطر حدوث إصابات للأشخاص أو أضرار بالممتلكات أو أنّ هناك مخاطر تلوث ناشئة عن خط الأنابيب، يتم إبلاغ هذه المعلومات فوراً إلى مشغل خط الأنابيب وبعد ذلك فورا إلى السلطة المختصة لدى الحكومة الأخرى.

6-5 تتشاور السلطات المعنية لدى الحكومتين مع بعضها البعض وتتفق على إجراءات عملية لتطبيق أحكام الفقرة (6-4) بما في ذلك طريقة التنفيذ التي

6-2 تؤكد كل حكومة أنها سوف تتحمل مسؤولية كافة المعاينات لذلك الجزء من خط الأنابيب الذي يقع ضمن نطاق اختصاص ولايتها القضائية والعمليات المنفذة داخل نطاق ولايتها القضائية فيما يتعلق بذلك الجزء وأنها تتحمل أيضاً المسؤولية عن المعاينين التابعين لها.

6-3 بعد تقديم معاين تابع لإحدى الحكومتين ("المعاين الزائر") إلى السلطات المختصة بالحكومة الأخرى ("الحكومة المضيفة") طلب لزيارة جزء من خط الأنابيب الواقع ضمن نطاق اختصاص الولاية القضائية للحكومة المضيفة، يطلب من مالك و/أو مشغل خط الأنابيب منح المعاين الزائر مع معداته حق الوصول إلى خط الأنابيب شريطة أن يكون مصحوبا بمعاين معين بواسطة الحكومة المضيفة. ويكون مالك و/أو مشغل خط الأنابيب مطالبا أيضا بالتأكد من موافاة المعاين الزائر بتلك المعلومات التي قد يطلبها للتأكد من تحقيق المصالح الأساسية لحكومته بخصوص

بالتشاور مع بعضهم البعض لمناقشة والاتفاق بأسرع وقت ممكن عمليا على ترتيب مقبول لكلا الطرفين بشأن معالجة ذلك التضارب أو النزاع أو عدم المطابقة.

البند (6)
المعاينات

6-1 سوف تتخذ كل حكومة التدابير اللازمة للتأكد من أن مفتشي السلامة أو التلوث المعينين بواسطة الحكومة الأخرى لديهم إمكانية الوصول، وفقا للإجراءات وللأغراض المحددة في الفقرة (6-3) إلى (1) ذلك الجزء من خط الأنابيب الذي يقع ضمن نطاق اختصاص ولايتها القضائية أثناء فترة بناء خط الأنابيب وبعد ذلك في أي وقت لاحق و(2) جميع تقارير المعاينات بخصوص ذلك الجزء من خط الأنابيب الذي يقع ضمن نطاق اختصاص ولايتها القضائية.

5-3 دون الإخلال بأحكام الفقرة (5-1)، سوف تتشاور السلطات المختصة لدى كل من الحكومتين مع بعضهما البعض بهدف التأكد من وجود إجراءات سلامة مناسبة لخط الأنابيب ومن خضوع خط الأنابيب إلى إجراءات سلامة ومعايير موحدة خاصة بالإنشاء والبيئة.

5-4 سوف تتشاور السلطات المختصة لدى كل من الحكومتين مع بعضهما البعض بخصوص طريقة تطبيق أحكام هذا البند، بما في ذلك طريقة تطبيق تلك الأحكام في حالات الطوارئ، كما أنها سوف تبقي اللجنة على علم دائم بتلك المشاورات ونتائجها.

5-5 في حال نشوء أي تضارب أو نزاع أو عدم مطابقة بين إجراءات السلامة أو المعايير البيئية أو الانشائية بين الحكومتين، يقوم ممثلون عن كل دولة

البنـــد (5)
السلامة وحمايـــة البيئـــة

5-1 يحق لكـــل دولـــة أن تحدد طبقا للقوانين الخاصة بهـــا، إجراءات السلامة والمعايير البيئيـــة التي ينبغي أن تخضع لها عمليـــات بناء وتشغيـــل والتخلـــي عن ذلك الجـــزء مـــن خط الأنابيب الذي يقع ضمن نطـــاق اختصـــاص ولايـــتها القضائيـــة.

5-2 دون الإخلال بأحكام الفقرة 5-1، تتعهد كل حكومة، وفقا لقوانينها، بـــأن تقـــوم بالتأكد إلى أقصى حـــدّ ممكـــن عمليا من أنّ إنشاء وتشغيـــل والتخلـــي عن خط الأنابيب لن يتسبب بتلـــوّث البيئة البحرية أو البرية أو بيئـــة الشواطئ، ولن يتسبب أيضـــا بأضـــرار للمرافـــق البريـــة أو البحريـــة أو للسفـــن أو معدات الصيد. وفي حال حدوث تلوّث، يتوجب على كل حكومة أن تبـــذل تعاونهـــا في سبيل اتخاذ التدابير التـــي تضمـــن تخفيـــف ذلك التلوّث وإزالة آثـــاره.

البنـــــد (4)
مالـــــك
ومشغـــل خـــط الأنابيـــب

4-1 فـــي وقـــت توقيع هـــذه الاتفاقيـــة، يكـــون مالـــك ومشغـــل خـــط الأنابيـــب هـــو دولفيـــن للطاقة المحدودة.

4-2 يخضع أي تغيير في مالك و/أو مشغل خط الأنابيب أو أي جـــزء منه لشروط اتفاقية خط أنابيب التصدير المشار إليها فـــي التمهيد المتضمن في هذه الاتفاقيـــة، ولأي نظم تشريعية أو نظامية تكون ساريـــة المفعـــول في وقـــت حـــدوث التغيير للمالـــك و/أو المشغـــل ضمن نطـــاق اختصاص الولاية القضائيـــة الواقـــع فيها خـــط الأنابيـــب.

4-3 يخضـــع مالـــك ومشغل خط الأنابيب إلـــى المتطليـــات التشريعية في كل من دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة ودولة قطر بخصوص ذلك الجزء من خط الأنابيب الذي يقع ضمـــن نطـــاق اختصاص الولاية القضائية في تلك الدولة.

ذلـــك الجزء من خط الأنابيـــب.

3-3 تقوم كل حكومة، بأسرع وقـــت ممكن عملياً ومـــع مراعـــاة وطبقـــا لقوانينهـــا، بإصـــدار أي تصريـــح ضـــروري لبنـــاء وتشغيـــل خـــط الأنابيب، كما تقـــوم الحكومـــة المصدرة لأي من تلـــك التصاريـــح بموافـــاة الحكومة الأخـــرى بنسخـــة من التصريـــح المعني.

4-3 لا يجوز لأي حكومة أن تقوم بصورة منفردة بإلغاء أو تغيير أو تعديل أو إعادة إصدار أي تصريـــح مشار إليه في البند (3) هذا دون التشاور مسبقا مع الحكومة الأخرى.

5-3 تقـــوم كل حكومـــة بإصـــدار القوانيـــن التـــي قد تكـــون ضروريـــة بمعقوليـــة بغـــرض تسهيـــل إنشـــاء وتشغيـــل خـــط الأنابيـــب وفقـــا للمبـــادئ المبينة في هذه الاتفاقيـــة.

3-2 توفير آلية تمكن الحكومتين من التعامل مع المسائل الناشئة عن بناء وتشغيل واستخدام خط الأنابيب، متى كانت تلك الآلية غير منصوص عنها في أي اتفاقية مبرمة بين أي من الحكومتين ومالك و/أو مشغل خط الأنابيب.

البند (3)
تصاريح خط الأنابيب

3-1 مع مراعاة أحكام الفقرتين (3-2) و(3-3)، لا يجوز لأي من الحكومتين الاعتراض على بناء وتشغيل خط الأنابيب بواسطة مالك و/أو مشغل خط الأنابيب على طول المسار الموضح على الخريطة الواردة في الملحق (1) والمحدد بالمزيد من الدقة بموجب الإحداثيات الواردة في الملحق (2) المرفق بهذه الاتفاقية.

3-2 يتم بناء كل جزء من خط الأنابيب وفقا للمتطلبات القانونية السارية ضمن نطاق الولاية القضائية التي يقع فيها

وقـــت إلى آخر في مرافق معالجـــة الغـــاز ويتضمـــن (دون الإخلال بعموميـــة ما سلف) الغاز المستخـــرج من آبار الغاز والمنتج مع النفط الخـــام.

"**خـــط الأنابيب**" يعني خـــط أنابيب نقل الغاز، شامـــلا مرافق الضغـــط، التـــي تمتـــد من دولـــة قطر إلى دولة الإمارات العربية المتحـــدة.

البنـــــد (2)

الغـــــرض

توصلت الحكومتـــان إلى هـــذه الاتفاقيـــة للأغـــراض التاليـــة:

2-1 تسـهيل بنـــاء وتشـــغيل خـــط الأنابيـــب بيـــن دولـــة قطـــر والإمـــارات العربيـــة المتحدة لنقـــل الغـــاز.

2-2 تسهيـــل الاستخدام الأمثل لخط الأنابيب على نحو يخدم المصالح المشتركة لدولة الإمارات العربية المتحدة وقطـــر.

الطبيعي بواسطة خط أنابيب بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

"**التصريح**" يعني أي موافقة أو أي ترخيص أو تصريح أو تفويض أو ارتفاق أو حق مرور أو أي حق مماثل حسبما قد تكون الحال عليه.

"**اللجنة**" تعني لجنة خط الأنابيب الإماراتية القطرية المشتركة والمشكلة طبقا لأحكام البند (10).

"**دولفين للطاقة المحدودة**" تعني شركة دولفين للطاقة المحدودة، شركة ذات مسؤولية محدودة منظمة وقائمة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

"**الغاز**" يعني أي مادة هيدروكربونية (أو خليط من مواد هيدروكربونية وغازات أخرى) تكون غالبا في حالة غازية عند درجة الحرارة والضغط الجوي المحيطين بالإضافة إلى أي مواد أخرى يتم إنتاجها ومعالجتها معها من

الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى معالي عبد الله بن حمد العطية النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الطاقة والصناعة بدولة قطر تأكيدا على أنّ كافة حقوق المرور والهبوط الخاصة بإمارة أبوظبي قد منحت أو سوف تمنح إلى شركة دولفين للطاقة المحدودة ، بالإضافة إلى التزام حكومة أبوظبي بأن تتفق مع حكومة دولة قطر على الترتيبات المناسبة بين الحكومتين بخصوص خط الأنابيب بما يتماشى مع اتفاقية خط أنابيب التصدير،

لذلك، اتفق الطرفان بموجبه على ما يلي:

البند (1)
التعاريف

يكون لكل من العبارات التالية الواردة في هذه الاتفاقية المعنى المحدد مقابل كل منها أدناه:

"**الاتفاقية**" تعني هذه الاتفاقية المبرمة بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة دولة قطر بخصوص نقل الغاز

وإشـــارة لاتفاقيـــة خـــط أنابيـــب التصدير المبرمة بين حكومـــة دولة قطـــر وشركة دولفيـــن للطاقة المحدودة بتاريخ 23 ديسمبر (كانون الأول) 2001،

وإشـــارة للمرسوم الأميري رقم (13) لسنـــة 2002 الصادر عن صاحب السمو الشيـــخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطـــر بتاريخ 4 أبريل (نيسان) 2002 بخصـــوص الموافقـــة علـــى اتفاقيـــة خط أنابيب التصدير المبرمة بين حكومة دولـــة قطر وشركة دولفين للطاقة المحدودة،

وإشـــارة للمرســـوم الأميري رقم (8) لسنـــة 2002 الصـــادر عن صاحب السمو الشيخ خليفـــة بن زايـــد آل نهيان، ولي عهـــد أبوظبـــي بتاريخ 26 مايـــو (أيار) 2002 بشـــأن تأسيـــس شركة دولفين للطاقـــة المحدودة؛

وإشـــارة للخطـــاب المـــؤرخ 19 ديسمبـــر (كانـــون الأول) 2001 الموجه من سمـــو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيـــان، وزيـــر الدولـــة للشـــؤون

وإدراكاً للرغبة في نقل الغاز المنتج من حقل الشمال بدولة قطر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بأكثر الطرق اقتصادية مع أخذ التوافقية الفنية بعين الاعتبار،

ورغبة في تسهيل بناء وتشغيل خط الأنابيب بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة بغرض نقل الغاز،

وإشارة للاتفاقية المبرمة بخصوص خطوط الحدود البحرية وحقوق السيادة على الجزر بين أبوظبي ودولة قطر الموقعة بتاريخ 20 مارس (آذار) 1969 بشأن بيان حدود مناطق الجرف القاري بين الدولتين،

اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة دولة قطر بخصوص نقل الغاز بواسطة خط أنابيب بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

حكومتا الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر (بصفة منفردة "الحكومة" أو "الدولة" ويشار إليهما معاً بـ "الحكومتين" أو "الدولتين".

نظراً لرغبتهما المشتركة في تقوية علاقات الجوار الجيدة القائمة بينهما وتدعيم الروابط الاقتصادية بما يحقق مصلحتهما المتبادلة،

ورغبة في توسيع نطاق التعاون بينهما فيما يتعلق بنقل الغاز عبر خط الأنابيب،

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقيـــــــة

بيـــــن

حكومـــــــة دولـــــة
الإمـــارات العربيـــة
المتحـــــدة

و

حكومـــــــة
دولـــــــة قطـــــر

بخصـــــوص نقـــــل
الغـــــاز مـــــــن خـــــــلال
خـــط أنابيـــــب بيـــن
دولـــــــة قطـــــر
ودولة الإمارات العربيـــة
المتحدة

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES AND THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR RELATING TO THE TRANSMISSION OF GAS BY PIPELINE BETWEEN THE STATE OF QATAR AND THE UNITED ARAB EMIRATES

Agreement between the Government of the United Arab Emirates and the Government of the State of Qatar Relating to the Transmission of Gas by Pipeline Between the State of Qatar and the United Arab Emirates.

The Governments of the United Arab Emirates and the State of Qatar (each a "Government or "State", and together, the "Governments" or "States"):

Considering their common desire to consolidate good neighborly relations between them and to strengthen the economic ties for their mutual benefit;

Desiring to extend their cooperation with respect to the transportation of Gas via the Pipeline;

Recognising the desirability of transporting to the United Arab Emirates as economically as possible, and with due regard to technical compatibility, Gas produced from the North Field of the State of Qatar;

Desiring to facilitate the construction and operation of the Pipeline between the State of Qatar and the United Arab Emirates for the transmission of Gas;

Recalling the Agreement on Settlement of Maritime Boundary Lines and Sovereign Rights over Islands between Abu Dhabi and the State of Qatar, signed on March 20, 1969, concerning the delimitation of areas of the continental shelf between the two States;

Recalling the Export Pipeline Agreement between the Government of the State of Qatar and Dolphin Energy Limited, entered into on December 23, 2001;

Recalling Emiri Decree No. 13 of the Year 2002 issued by H.H Sheikh Hamad Bin Khalifa Al-Thani, Emir of the State of Qatar, dated April 4, 2002, relating to the approval of the Export Pipeline Agreement between the Government of the State of Qatar and Dolphin Energy Limited;

Recalling Emiri Decree No. 8 of the Year 2002 issued by H.H. Sheikh Khalifa Bin Zayed Al-Nahyan, Deputy Ruler of Abu Dhabi, dated May 26, 2002, relating to the incorporation of Dolphin Energy Limited; and

Recalling the letter, dated December 19, 2001 from H.H. Sheikh Hamdan Bin Zayed Al-Nahyan, Minister of State for Foreign Affairs of the United Arab Emirates, to H.E. Abdulla Bin Hamad Al-Attiyah, Second Deputy Premier, Minister of Energy and Industry, of the State of Qatar, confirming that all rights of way and landing rights for Abu Dhabi have been granted, or will be granted to Dolphin Energy Limited, as well as the Government of the United Arab Emirates' commitment to agreeing with the Government of the State of Qatar on the appropriate intergovernmental arrangements with respect to the Pipeline consistent with the Export Pipeline Agreement;

Hereby agree as follows:

Article (I). Definitions

In this Agreement, each of the following terms shall have the meaning set out below:

"Agreement" means this Agreement between the Government of the United Arab Emirates and the Government of the State of Qatar Relating to the Transmission of Natural Gas by Pipeline between the State of Qatar and the United Arab Emirates.

"Authorisation" means any consent, licence, permit, authorisation, easement, right of way, or any similar right, as the case may be.

"Commission" means the Joint UAE-Qatar Pipeline Commission established under Article (X).

"Dolphin Energy Limited" means Dolphin Energy Limited, a limited liability company organised under the laws of the United Arab Emirates.

"Gas" means any hydrocarbon (or mixture of hydrocarbons and other gases) which is predominantly in the gaseous state at ambient temperature and atmospheric pressure together with any other substances which are from time to time produced and processed therewith at gas treatment facilities and shall (without prejudice to the generality of the foregoing) include gas from gas wells produced with crude oil.

"Pipeline" means the gas transmission pipeline, including compression facilities, extending from the State of Qatar to the United Arab Emirates.

Article (II). Purpose

The Governments have reached this Agreement for the following purposes:

2.01. To facilitate the construction and operation of the Pipeline between the State of Qatar and the United Arab Emirates for the transmission of Gas.

2.02. To facilitate the optimal utilization of the Pipeline for the mutual benefit of the United Arab Emirates and the State of Qatar.

2.03. To provide for a mechanism by which the Governments can address issues arising from the construction, operation and utilization of the Pipeline not otherwise provided for in any agreement relating thereto between either of the Governments and owner and/or operator of the Pipeline.

Article (III). Pipeline Authorizations

3.1. Subject to paragraphs 3.02 and 3.03, neither Government shall object to the construction and operation of the Pipeline by the owner and/or operator of the Pipeline along the route illustrated on the map at Annex 1 and more particularly identified by the coordinates set out in Annex 2 hereto.

3.2. Each part of the Pipeline shall be constructed in accordance with the legal requirements of the jurisdiction in which that part of the Pipeline is laid.

3.3. Each Government shall, as soon as practicable and in accordance with and subject to its laws, issue any necessary Authorisation with respect to the construction and

operation of the Pipeline. A copy of any such Authorisation shall be given by the Government issuing it to the other Government

3.4. No Authorisation referred to in this Article II) shall be revoked, altered, modified or reissued by one Government without prior consultation with the other.

3.05. Each Government shall pass such laws as may be reasonably necessary to facilitate the construction and operation of the Pipeline in accordance with the principles set out herein.

Article (IV). Owner and Operator of the Pipeline

4.1. At the time of signature of this Agreement, the owner and operator of the Pipeline is Dolphin Energy Limited.

4.2. Any change of owner and/or operator of the Pipeline or any part thereof shall be subject to the terms of the Export Pipeline Agreement referred to in the preamble hereto, and any legislative, or regulatory regime in existence at the time of such change of owner and/or operator in accordance with the jurisdiction in which the Pipeline lies.

4.3. The owner and operator of the Pipeline shall be subject to the legislative requirements of each of the Unrted Arab Emirates and the State of Qatar in respect of that part of the Pipeline which is under the jurisdiction of such State.

Article (V). Safety; Environmental Protection

5.01. Each Government shall have the right to determine, in accordance with its own laws, the safety measures and environmental standards which are to govern the construction, operation and abandonment of that part of the Pipeline which is under its jurisdiction.

5.02. Without prejudice to paragraph 5.01, each Government undertakes, in accordance with and subject to its laws, to ensure so far as practicable that the construction, operation and abandonment of the Pipeline shall not cause pollution to the marine, coastal or land environment, or damage to the facilities onshore or offshore, vessels or fishing gear. Where pollution does occur, each Government shall co-operate in taking action to mitigate and eliminate such pollution.

5.03. Without prejudice to paragraph 5.01, the competent authorities of the two Governments shall consult one another with a view to ensuring that there are appropriate safety measures for the Pipeline and that the Pipeline is subject to uniform safety measures, construction and environmental standards.

5.04. The competent authorities of both Governments shall consult one another on the manner in which the provisions of this Article are to be implemented including the manner of implementation to apply in an emergency, and shall keep the Commission informed of such consultations and of their outcome.

5.05. In the event there arises any discrepancy, conflict or inconsistency between each Government's safety measures, construction standards or environmental standards, representatives from each Government shall consult one another to discuss and agree on a mu-

tually acceptable arrangement to address such discrepancy, conflict or inconsistency, as soon as practicable.

Article (VI). Inspections

6.01. Each Government shall take steps to ensure that safety or pollution inspectors appointed by the other Government have access, in accordance with the procedure and for the purposes specified in paragraph 6.03, to (I) the part of the Pipeline within its jurisdiction, during the time of fabrication and laying of the Pipeline as well as subsequently, and (II) all reports of inspection in respect of the part of the Pipeline within its jurisdiction.

6.2. Each Government affirms that it has responsibility for all inspections of the part of the Pipeline within its jurisdiction and of the operations carried out within its jurisdiction in relation to such part, and it is responsible for its own inspectors.

6.3. Following a request by an inspector of one Government (the "visiting inspector") to the competent authorities of the other Government (the "host Government") to visit part of the Pipeline under the jurisdiction of the host Government, the owner and/or operator of the Pipeline shall be required to give access to the visiting inspector and his equipment provided that he is accompanied by an inspector appointed by the host Government. The owner and/or operator of the Pipeline shall also be required to procure the production to the visiting inspector of such information as he may require to satisfy himself that the fundamental interest of his Government in respect to safety or pollution prevention are met. The host Government shall, in accordance with and subject to its laws, facilitate the task of the visiting inspector.

6.04. Each Government shall ensure that if it is informed or if it becomes apparent to it (whether by or through an inspector or otherwise) that the safe operation of the Pipeline may be in doubt or that there may be a risk of injury to persons or damage to property or of pollution arising from the Pipeline, this information will be communicated immediately to the operator of the Pipeline and immediately thereafter to the competent authority of the other Government.

6.05. The competent authorities of the two Governments shall consult one another and agree practical measures for the implementation of paragraph 6.04 including the manner of implementation to apply in an emergency and shall keep the Commission informed of such consultations and of their outcome.

Article (VII) Security Arrangements

7.01. Each Government shall exchange information on likely threats to, or security incidents relating to the Pipeline.

7.02. The competent authorities of each Government for security shall consult one another with a view to concluding such mutual arrangements in relation to the physical protection of the Pipeline as shall from time to time be deemed appropriate by them.

Article (VIII) Abandonment

8.01. Each Government shall ensure that the abandonment of the Pipeline, or any part thereof, shall be undertaken in compliance with the laws of the State in respect of that part of the Pipeline which is under the jurisdiction of such State.

8.2. Each Government shall, on receipt of any proposal for abandonment of the Pipeline, or any part thereof, consult the other Government with a view to ensuring that possibilities for potential further economic use of the Pipeline are identified and fully considered.

8.3. Subject to paragraph 8.01, if no potential further economic use is identified, the two Governments shall consult one another on the proposed arrangements for abandonment and, if these are not uniform over the whole length of the Pipeline, each Government shall seek to procure, so far as is reasonably practicable, that the arrangements for the abandonment of the part or parts of the Pipeline within its jurisdiction shall not interfere with alternative arrangements for the further use or abandonment of the part or parts of the Pipeline within the jurisdiction of the other Government.

Article (IX) Exchange of Information

9.01. Both Governments shall ensure a free flow of information between them about matters relating to the construction and operation of the Pipeline.

902. Any information supplied by one Government to the other under paragraph 9.01 shall not be further disclosed by the receiving Government without the prior consent of the supplying Government.

Article (X). The Joint UAE-Qatar Pipeline Commission

10.01. A Commission, called the "Joint UAE-Qatar Pipeline Commission", shall be established for the purpose of overseeing and facilitating the Implementation of this Agreement. The Commission shad consist of two joint chairpersons and two joint secretaries. One chairperson and one secretary Shanbe nominated by each Government with substitutes as necessary. Any other person which either Government or either chairperson considers should be present at any Commission meeting may attend such meeting.

10.02. The functions of the Commission, which shall include that of considering matters referred to it by either or both of the Governments, and its procedures, shall be subject to such further arrangements that may be agreed by the two Governments from time to time. Meetings of the Commission shall be convened by the two Governments acting jointly. However, if either Government requested a meeting of the Commission, it shall be held as soon as reasonably practicable thereafter and not later than the 21st day after receipt of that request unless otherwise agreed by the two Governments.

Article (XI) Settlement of Disputes

11.01. Any disputes about the interpretation or application of this Agreement shal be resolved through the Commission or, failing that, by negotiation between the two Governments.

Article (XII) Law and Jurisdiction

12.01. Nothing in this Agreement shall be interpreted as affecting the jurisdiction which each State has under international law over the territorial waters, continental shelf or exclusive economic zone that appertains to it. In particular, any part of the Pipeline located within the territorial waters, continental shelf or exclusive economic zone appertaining to the United Arab Emirates shall be under the jurisdiction and law of the United Arab Emirates, and any part of the Pipeline located within the territorial waters, continental shelf or exclusive economic zone appertaining to the State of Qatar shall be under the jurisdiction and law of the State of Qatar.

12.02. Nothing in this Agreement shall be interpreted as prejudicing or restricting the application of the laws of either State, or the exercise of jurisdiction by their courts, in conformity with international law.

Article (XIII) Amendments and Modifications

13.01 This Agreement may be amended or modified through mutual memoranda made between the two States.

Article (XIV) Entry into Force

14.01. This Agreement shall enter into force on the day on which each Government shall have notified the other Government in writing that their respective requirements for entry into force of this Agreement have been complied with. Upon entry into force, this Agreement will be taken to have effect and all of its provisions will apply and be taken to have applied on and from the date of signature, and it shall continue in force until both Governments agree otherwise.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in two originals in the City of Abu Dhabi on 12 Sha'ban 1425, corresponding to 26 September 2004.

For the Government of the United Arab Emirates:

HAMDAN BIN ZAYED AT NAHYAN
Deputy Prime Minister of State for Foreign Affairs

For the Government of the State of Qatar:

ABDULA BIN HAMAD AT-ATTIYAH
Second Deputy Premier Minister of Energy and Industry

ANNEX 1[1]

PIPELINE ROUTE MAP

———

ANNEX 2[1]

PIPELINE ROUTE COORDINATES

———

1. Not published herein in accordance with article 12(2) of the General Assembly regulations to give effect to Article 102 of the Charter of the United Nations, as amended.